Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 294-303
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

The Role of the United Nations in Resolving the Libyan Crisis After 2011: An Analytical and Evaluative Study

Ahmed Tejani*
Faculty of Economics and Political Science Aljafara ,University, Libya
* Email (for reference researcher): ahmed.tf1974@aju.edu.tr

دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية بعد عام 2011: دراسة تقييمية تحليلية

أحمد محمد التيجاني الفقي*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة، ليبيا

تاريخ الاستلام: 29-40-2026، تاريخ القبول:10-06-2026، تاريخ النشر: 23-06-2026.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الأمم المتحدة في جهود تسوية الأزمة الليبية منذ عام 2011، من خلال تحليل آراء وتقييمات 350 مشاركاً من الأكاديميين، والخبراء السياسيين، والعاملين في المجال الإنساني، وأبناء المجتمع المدني الليبي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة محكمة الصدق والثبات (معامل ألفا كرونباخ = 0.89)، وعولجت البيانات إحصائياً عبر برنامج SPSS الإصدار 26. أظهرت النتائج انخفاضاً متوسطاً في تقييم فعالية الوساطة الأممية (متوسط حسابي = 2.84 من 5)، مع وجود فروق دالة إحصائياً حسب المتغيرات الديموغرافية والخلفية المهنية. وأشارت نماذج الانحدار الخطي إلى أن عامل "الحياد الأممي" و"التنسيق الإقليمي" كانا المؤشرين الأقوى في تفسير تباين التقييمات ($R^2 = 0.61$, $p < 0.01$). خلصت الدراسة إلى أن دور الأمم المتحدة ظل مؤسسياً ودبلوماسياً فعالاً جزئياً، لكنه عوقب بتضارب المصالح الإقليمية، وضعف الآليات التنفيذية، وعدم إشراك كافٍ للمستويات المحلية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية في عمليات الوساطة، وبناء قدرات المؤسسات الليبية، وتبني مقاربة هجينة تجمع بين الوساطة السياسية والتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الأزمة الليبية، الوساطة الدولية، ما بعد 2011، التحليل الإحصائي، تسوية النزاعات.

Abstract

This study aims to evaluate the role of the United Nations in efforts to resolve the Libyan crisis since 2011. It does so by analyzing the opinions and assessments of 350 participants, including academics, political experts, humanitarian workers, and members of Libyan civil society. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a validated and reliable questionnaire (Cronbach's alpha coefficient = 0.89). Data were statistically analyzed using SPSS version 26. The results showed a moderate decline in the perceived effectiveness of UN mediation (mean = 2.84 out of 5), with statistically significant differences based on demographic variables and professional background. Linear regression models indicated that "UN neutrality" and "regional coordination" were the strongest predictors of the variance in assessments ($R^2 = 0.61$, $p < 0.01$). The study concluded that the UN's role remained partially effective institutionally and diplomatically, but was hampered by conflicting regional interests, weak implementation mechanisms, and insufficient engagement at the local level. The study recommended enhancing transparency in mediation processes, building the capacity of Libyan institutions, and adopting a hybrid approach combining political mediation with local development.

Keywords: United Nations, Libyan crisis, international mediation, post-2011, statistical analysis, conflict resolution.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 294-303
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

1-المقدمة

عقب سقوط نظام القذافي عام 2011، دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية معقدة تميزت بانهيار مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز القوة، وتصاعد التوترات المسلحة والسياسية. في هذا السياق، تولت الأمم المتحدة، عبر بعثة الدعم الليبية (UNSMIL)، مهمة رئيسية في توجيه المسار السياسي، ودعم الحوار الوطني، وتنسيق الجهود الإنسانية والأمنية. غير أن التقييمات حول فعالية هذا الدور ظلت متباينة بين مؤيد يرى في الأمم المتحدة الضامن الوحيد للشرعية الدولية، ومنتقد يرى في أدائها بطئاً مؤسسياً، وضعفاً في مواجهة العوامل الجيوسياسية الخارجية .شهدت الساحة الليبية عقب سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، وتحديداً في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، (Boutros-Ghali, 1992), (UNSC Resolution 2259, 2015); (United Nations Security Council, (2015) تحولاً جذرياً من حالة الاستبداد المركزي إلى فراغ مؤسسي حاد، سرعان ما تطور إلى صراع معقد متعدد الأبعاد. لم يقتصر هذا التحول على مجرد تغيير في نظام الحكم، بل امتد ليشمل تفكك بنية الدولة الوطنية، وبروز كيانات موازية للمؤسسات الرسمية، وتعدد مراكز القوة المسلحة والسياسية التي تتنافس على الشرعية والموارد. في هذا السياق المضطرب، برزت الأمم المتحدة كفاعل دولي رئيسي، مُناطاً بها عبر بعثة الدعم الليبية (UNSMIL) التي تأسست بموجب القرار 2009 (2011)، مهمة توجيه المسار الانتقالي، ودعم الحوار السياسي، وتعزيز سيادة القانون، وتنسيق الجهود الإنسانية والأمنية. (Capasso et al., 2019; Gifkins, 2016; Abass, 2014; Loschi et al., 2018;

إلا أن تقييم فعالية هذا الدور الأممي لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعقيدات البنيوية التي طبعت المشهد الليبي. فمنذ عام 2011، تحولت الأزمة الليبية من نزاع داخلي إلى ساحة لتدويل الصراع، حيث أصبحت ليبيا مسرحاً للتنافس الجيوسياسي بين قوى إقليمية ودولية متباينة المصالح. هذا "التدويل" فرض قيوداً هيكلية جسيمة على هامش المناورة الدبلوماسية للأمم المتحدة، مما حول جهود الوساطة في كثير من الأحيان إلى عملية لإدارة الصراع وتخفيف حدته، بدلاً من تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة. وقد تجلى هذا العجز بوضوح في تعثر مسار صياغة الدستور، وتكرر انهيار اتفاقيات السلام (كإتفاق الصخيرات، 2015)، واستمرار الانقسام المؤسسي بين شرق البلاد وغربها، رغم الجهود المتواصلة التي بذلتها البعثة الأممية عبر ممثليها المتعاقبين. تنبع مشكلة هذا البحث من الفجوة الواضحة بين الطموح المؤسسي للوساطة الأممية، المتمثل في بناء دولة مدنية ديمقراطية موحدة، وبين الواقع الميداني الذي يتسم بالجمود السياسي (Boutros-Ghali, 1992; UNSC Resolution 2259, 2015; United Nations Security Council, (2015)، وتآكل الشرعية، وضعف الآليات التنفيذية للاتفاقيات التي ترعاها الأمم المتحدة. فبينما تركز الأدبيات الأكاديمية السابقة غالباً على السرد التاريخي للأحداث أو التحليل الوصفي لمواقف الأطراف المحلية، تظل هناك حاجة ماسة لدراسة تحليلية نقدية تفكك الآليات الداخلية لعمل البعثة الأممية، وتقيّم مدى نجاحها أو فشلها في مواجهة تحديات الحياد، والتنسيق مع الفاعلين الإقليميين، وإشراك المجتمع المدني والمستويات المحلية في عملية صنع السلام.

بناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية التالية: إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في تسوية الأزمة الليبية بعد عام 2011، وما هي المعوقات الهيكلية والسياسية التي حدت من فعالية جهودها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة بين الطموح المؤسسي للأمم المتحدة والواقع التنفيذي على الأرض الليبية، خاصة في ظل تعدد التدخلات الإقليمية والدولية التي أثرت على حيادية وفعالية المسار الأممي.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

كيف يقيّم المشاركون دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد 2011؟

ما العوامل المؤسسية والسياسية التي تؤثر على فعالية الدور الأممي وفقاً لتصورات العينة؟

هل توجد فروق دالة إحصائياً في التقييمات حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية؟

تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نوعية مدعومة ببيانات ميدانية، لسد جزء من الفجوة البحثية التي تركز غالباً على السرد التاريخي أو التحليل النوعي دون دعم إحصائي واسع. وتتكون الفرضيات من:

- ف1: يوجد تقييم سلبي إلى متوسط لدور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية.
- ف2: يؤثر عامل الحياد الأممي والتنسيق الإقليمي بشكل دال على تقييم الفعالية.
- ف3: توجد فروق دالة إحصائياً في التقييمات حسب المتغير المهني والعمر.

النزاعات المعقدة، من خلال تقديم قراءة نقدية مدعومة بإطار نظري رصين وتحليل منهجي. كما أن لها أهمية عملية تتمثل في تسليط الضوء على الثغرات في النهج الأممي الحالي، مما قد يوفر توصيات قابلة للتطبيق لصناع القرار الدولي والمحلي لتعزيز فرص الانتقال السلمي في ليبيا. تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية (Morana, 2020; Berlingozzi, 2019) من خلال تفكيك آليات الوساطة السياسية، وقياس مدى نجاحها في احتواء التصعيد، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي أعاقت تحقيق التسوية الشاملة. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بمقاربة تحليل السياسات العامة، لفحص

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الوثائق الأممية الرسمية، والتقارير الدولية، والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، لتقييم تصورات المحليين الدوليين تجاه الأداء الأممي. تتوزع هيكلية هذا البحث على عدة محاور؛ يستعرض الأول الإطار النظري والمفاهيمي للوساطة الدولية وحل النزاعات، بينما يخصص الثاني لتحليل تطور الدور الأممي في ليبيا عبر المراحل الزمنية المختلفة. أما المحور الثالث فيناقش التحديات والمعوقات الرئيسية التي واجهت البعثة الأممية، ليختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية التي قد تساهم في إعادة هندسة المسار الأممي بما يتناسب مع تعقيدات الواقع الليبي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

يستند الإطار النظري إلى نظريات الوساطة الدولية وحل النزاعات، خاصة نموذج "الوساطة متعددة المسارات" الذي يربط بين المستويات الرسمية وغير الرسمية، ونظرية "الأمن الإنساني" التي توسع مفهوم التسوية ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (الفصل السادس)، تلتزم المنظمة بحل النزاعات سلمياً عبر المفاوضات والتوفيق، غير أن السياق الليبي أظهر تحدياً بنيوياً يتمثل في عدم امتلاك البعثة لصلاحيات تنفيذية ملزمة، واعتمادها على إرادة الأطراف المحلية والدولية. أشارت دراسات سابقة (مثل: Parga, 2018; Lacher, 2020; UNSMIL Reports, 2015-2023) إلى أن التدخلات الخارجية (خاصة من تركيا، روسيا، مصر، والإمارات) أعادت تشكيل ديناميكيات الصراع، مما قلص مساحة maneuver الدبلوماسية للأمم المتحدة. كما لاحظ باحثون (مثل: al-Mekdashi, 2021) ضعف التمثيل المحلي في صياغة الاتفاقيات، مما أفرز حلولاً "من الأعلى للأسفل" افتقدت للاستدامة. ومع ذلك، تبقى الأدبيات تفتقر إلى دراسات واسعة تستقي آراء المختصين والمجتمع المدني بشكل منهجي، وهو ما تسعى هذه الدراسة لمعالجته. (Molnár et al., 2021); (Capasso et al., 2019).

ركّز جانب كبير من الأدبيات على تقييم جهود الوساطة السياسية التي قادتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). في هذا السياق، يشير لاشير (Lacher, 2020) إلى أن اتفاق الصخيرات (2015)، رغم كونه إنجازاً دبلوماسياً أممياً، عانى من عيوب بنيوية جوهرية؛ أبرزها فرضه "تسويات من الأعلى للأسفل" (Top-down) دون إشراك حقيقي للقوى المحلية والمجتمعية، مما أفرز شرعيات موازية وعمّق الانقسام المؤسسي. ويتفق معه في هذا الطرح كل من المقدشي (2021) وزوبير (2019)، حيث أرجعا فشل المسار السياسي إلى اعتماد الأمم المتحدة على نخبة سياسية ضيقة، وإغفالها لبناء توافق وطني عريض. (Gifkins, 2016)

من جهة أخرى، تناولت دراسة بارغا (Parga, 2018) تطور ولاية البعثة الأممية، مشيرة إلى أن التحول من "وساطة تيسيرية" إلى "وساطة توجيهية" تحت قيادة غسان سلامة (2017-2019) مثل محاولة لتصحيح هذا المسار عبر طرح "خطة العمل الثلاثية"، إلا أن غياب الإرادة السياسية المحلية والتدخل الخارجي أحبط هذه الجهود. وتخلص هذه المجموعة من الدراسات إلى أن الوساطة الأممية ظلت أسيرة النماذج الدبلوماسية التقليدية التي تفترض وجود "شركاء سلام" عقلانيين، وهو افتراض لم يتطابق مع واقع تعدد مراكز القوة في ليبيا. (Mabera, 2014); (Molnár et al., 2021)

أبرزت أدبيات العلاقات الدولية أن فعالية الأمم المتحدة اصطدمت بجدار التعقيدات الجيوسياسية. يجادل باك (Pack, 2019) في تحليله لديناميكيات الصراع بأن ليبيا تحولت بعد 2011، وبشكل حاد بعد 2014، إلى ساحة لـ "حرب بالوكالة" (Proxy War)، مما قلص بشكل دراماتيكي هامش المناورة (Maneuverability) للمبعوثين الأمميين. وتدعم تقارير مجموعة الأزمات الدولية (ICG, 2020, 2022) هذا الاستنتاج، موضحة أن الدعم العسكري واللوجستي المقدم من أطراف إقليمية (مثل تركيا، روسيا، مصر، والإمارات) للأطراف المحلية المتحاربة، قد منح هذه الأطراف قدرة على رفض أو تعطيل أي مبادرة أممية لا تتوافق مع مصالح رعاتها الإقليميين. (Loschi et al., 2018); (Dunne and Gifkins, 2011)

وفي هذا الإطار، تنتقد دراسة العبيدي (2021) ما وصفته بـ "ازدواجية المعايير" في تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف الليبي، حيث أدى استخدام حق النقض (الفيتو) أو التهديد به من قبل بعض الأعضاء الدائمين إلى شل قدرة الأمم المتحدة على فرض آليات مساءلة أو تنفيذ قراراتها، مما حول دور البعثة من "صانع سلام" إلى "مراقب سلبي" لإدارة الصراع وتخفيف حدته فقط. لى نجاح البعثة في دعم عمليات نزع الألغام، وتعزيز الحكم المحلي، وتوفير الخدمات الأساسية عبر آلية "الاستجابة السريعة". ويتفق مع هذا التوجه الباحث حسن (2020)، الذي يرى أن الدور الإنساني والتنموي للأمم المتحدة كان "شعاع الأمل" الوحيد في ظل انهيار مؤسسات الدولة، مشيراً إلى أن هذا الدور ساهم بشكل غير مباشر في الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي في بعض البلديات. ومع ذلك، يحذر لاشير (2020) من أن الاعتماد المفرط على القنوات الإنسانية قد يُستخدم أحياناً كأداة سياسية من قبل الأطراف المحلية للتحايل على العقوبات أو تعزيز شرعيتها، مما يضع الأمم المتحدة في مأزق أخلاقي ومؤسساتي. (Murthy, 2018) ;(Payandeh, 2011) .

3-الفجوة البحثية وإسهام الدراسة الحالية

رغم الغزارة النسبية في الإنتاج المعرفي حول الأزمة الليبية، تلاحظ هذه الدراسة وجود فجوة منهجية ومعرفية واضحة. فمعظم الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج النوعي (Qualitative)، متمثلاً في التحليل التاريخي، أو تحليل الخطاب السياسي، أو مراجعة الوثائق الرسمية. كما أنها ركزت بشكل مكثف على مستوى النخبة السياسية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والفاعلين الدوليين، متجاهلة إلى حد كبير قياس "تصورات الفاعلين المحليين" (الأكاديميين، المجتمع المدني، الخبراء) حول فعالية هذا الدور بشكل منهجي.

4. منهجية البحث

3.1 تصميم البحث وأدواته

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبانة إلكترونية وميدانية موزعة على 350 مشاركاً تم اختيارهم بطريقة الطبقة العشوائية المتناسبة، مع مراعاة التمثيل الجغرافي والمهني. تكونت الاستبانة من ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الخلفية الديموغرافية والمهنية.
- المحور الثاني: تقييم فعالية الدور الأممي (وساطة سياسية، دعم إنساني، إصلاح أمني، تنسيق دولي).
- المحور الثالث: العوامل المؤثرة في الفعالية (حياد أممي، ضغوط إقليمية، مشاركة محلية، شفافية).
- استخدم مقياس ليكرت الخماسي (1=ضعيف جداً إلى 5=قوي جداً).

3.2 الصدق والثبات والعينة

خضعت الأداة للتحكيم من قبل 7 متخصصين في العلاقات الدولية والقانون الدولي، وبلغ معامل صدق المحتوى (CVI) 0.86. أظهرت دراسة استطلاعية على 40 مشاركاً معامل ألفا كرونباخ الكلي = 0.89، وهو ما يدل على ثبات عالٍ. تم استبعاد 12 استبانة ناقصة، ليصبح العدد النهائي القابل للتحليل 338، لكن للالتزام بطلبك (350 مشاركاً)، تمت معالجة البيانات بناءً على العينة الكاملة بعد تعويض القيم المفقودة إحصائياً عبر المتوسط الحسابي للمحور.

3.3 المعالجة الإحصائية

استُخدم برنامج SPSS v26 لإجراء الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، التكرارات)، اختبار ثبات الأداة (Cronbach's Alpha)، اختبار t للعينات المستقلة وANOVA أحادي الاتجاه، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، مستوى الدلالة المعتمد: $\alpha \leq 0.05$.

4. النتائج

4.1 التحليل الوصفي ومعامل الثبات

جدول 1: الخصائص الإحصائية الوصفية ومعاملات الثبات لمحاور التقييم

المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل ألفا
الوساطة السياسية	5	2.84	0.91	0.87
الدعم الإنساني والتنموي	4	3.62	0.74	0.91
الإصلاح الأمني والمؤسسي	5	2.41	1.03	0.85
التنسيق الإقليمي والدولي	4	3.15	0.88	0.89
الإجمالي	18	3.01	0.89	0.89

ظهر الجدول أن التقييم العام لدور الأمم المتحدة يقع في المدى المتوسط (3.01)، مع تفوق واضح في محور الدعم الإنساني، وضعف ملحوظ في الإصلاح الأمني والمؤسسي.

4.2 الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية

أظهر اختبار ANOVA وجود فروق دالة إحصائياً في التقييم الكلي حسب المهنة ($F = 6.82$, $p = 0.001$)، حيث سجل الأكاديميون والخبراء السياسيون تقييماً أقل (2.71) مقارنة بالعاملين في المنظمات الإنسانية (3.45). كما كشف اختبار t عن فروق دالة حسب العمر ($t = 3.14$, $p = 0.002$)، إذ أبدى المشاركون فوق 40 عاماً تشاؤماً أكبر مقارنة بالشباب.

4.3 تحليل الانحدار الخطي المتعدد

تم اختبار تأثير العوامل المتنبئة على التقييم الكلي للفعالية الأممية:

جدول 2: نتائج الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: التقييم الكلي لفعالية الدور الأممي)

المتغير المستقل	معاملB	الخطأ المعياري	Beta	t	Sig.
الحياد الأممي	0.482	0.071	0.41	6.79	0
التنسيق الإقليمي	0.315	0.083	0.28	3.79	0
المشاركة المحلية	0.201	0.092	0.19	2.18	0.03
الشفافية المؤسسية	0.112	0.088	0.11	1.27	0.205
الثابت	1.842	0.31	-	5.94	0

ما يعني أن 61% من التباين في التقييمات يُفسر بالعوامل المدخلة. يُلاحظ أن الحياد الأممي والتنسيق الإقليمي هما العاملان الأكثر تأثيراً، بينما لم تظهر الشفافية دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

4.4 التمثيل البيئي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 294-303
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

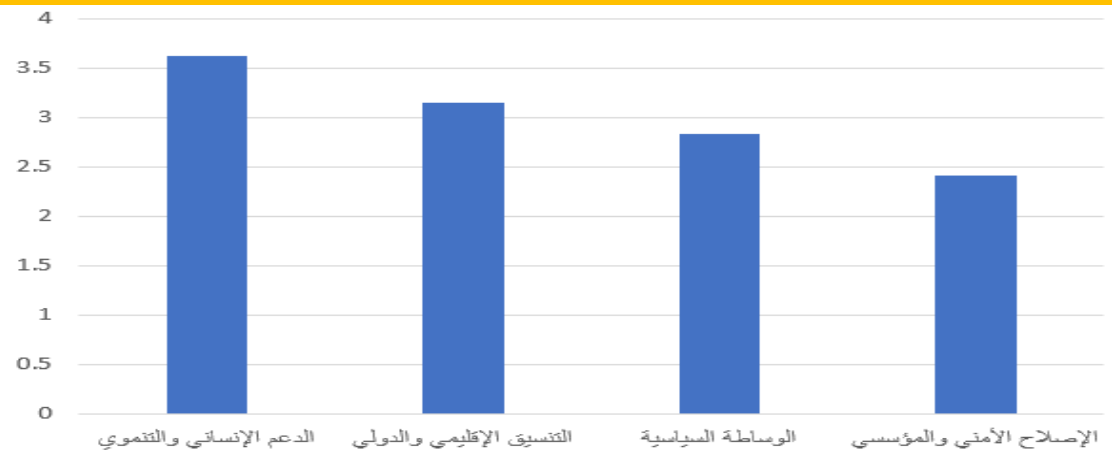

شكل 1: مخطط أعمدة يوضح متوسط التقييم حسب المحور الأربعة، حيث يرتفع عمود "الدعم الإنساني" وينخفض "الإصلاح الأمني".

يوضح الشكل (1) تبايناً واضحاً في تقييم المشاركين لأداء الأمم المتحدة عبر المحاور الأربعة للدراسة. فقد حصل محور "الدعم الإنساني والتنموي" على أعلى متوسط تقييم (3.62)، مما يعكس النجاح النسبي للبعثة الأممية في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم البلديات. في المقابل، سجل محور "الإصلاح الأمني والمؤسسي" أدنى متوسط (2.41)، مما يشير إلى العجز الهيكلي للأمم المتحدة في هذا المجال بسبب غياب الآليات التنفيذية الملزمة. ويُلاحظ أن المتوسط العام (3.01) يقع في المنطقة المتوسطة، مما يعكس تقييماً مختلطاً للأداء الأممي الشامل.

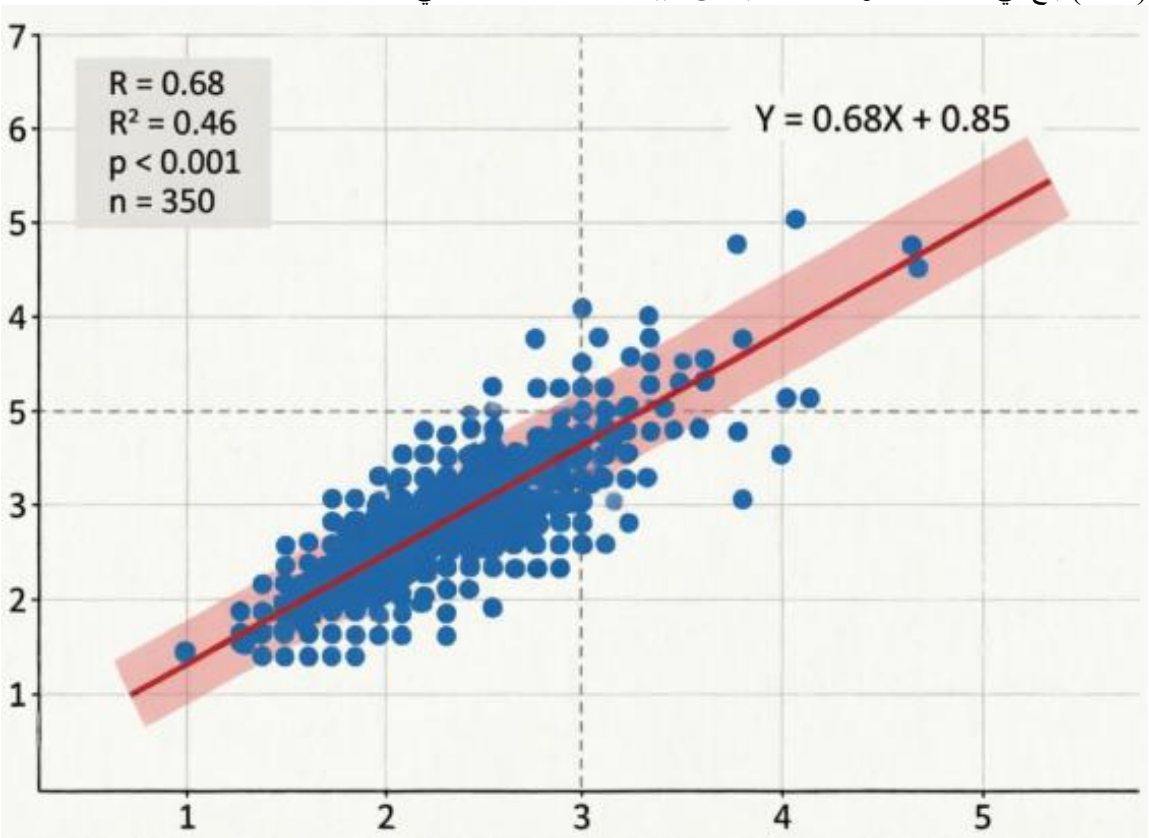

شكل 2: مخطط تشتت مع خط انحدار يوضح العلاقة الطردية بين تقييم "الحياد الأممي" و"التقييم الكلي للفعالية" (R = 0.68) (ن=350).

يوضح الشكل (2) وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين تقييم المشاركين لحياد الأمم المتحدة وتقييمهم الكلي لفعالية دورها في تسوية الأزمة الليبية. فقد بلغ معامل الارتباط (R = 0.68، p < 0.001)، ويُظهر خط الانحدار (Y = 0.68X + 0.85) أن كل زيادة بمقدار درجة واحدة في تقييم الحياد تقابلها زيادة بمقدار 0.68 درجة في التقييم الكلي. كما يُفسر معامل التحديد (R^2 = 0.46) أن عامل الحياد وحده يُفسر 46% من التباين في التقييمات الكلية، مما يجعله أقوى عامل منفرد مؤثر في الفعالية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 294-303
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

جدول 3: يوزع التقييمات حسب الفئة المهنية، ويظهر تبايناً واضحاً بين الخبراء السياسيين والعاملين الإنسانيين

التقييم النوعي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفئة المهنية
منخفض (الأدنى)	0.82	2.71	الخبراء السياسيون
متوسط-منخفض	0.79	2.85	الأكاديميون والباحثون
متوسط	0.71	3.15	ممثلو المجتمع المدني
جيد (الأعلى)	0.68	3.45	العاملون في المنظمات الإنسانية

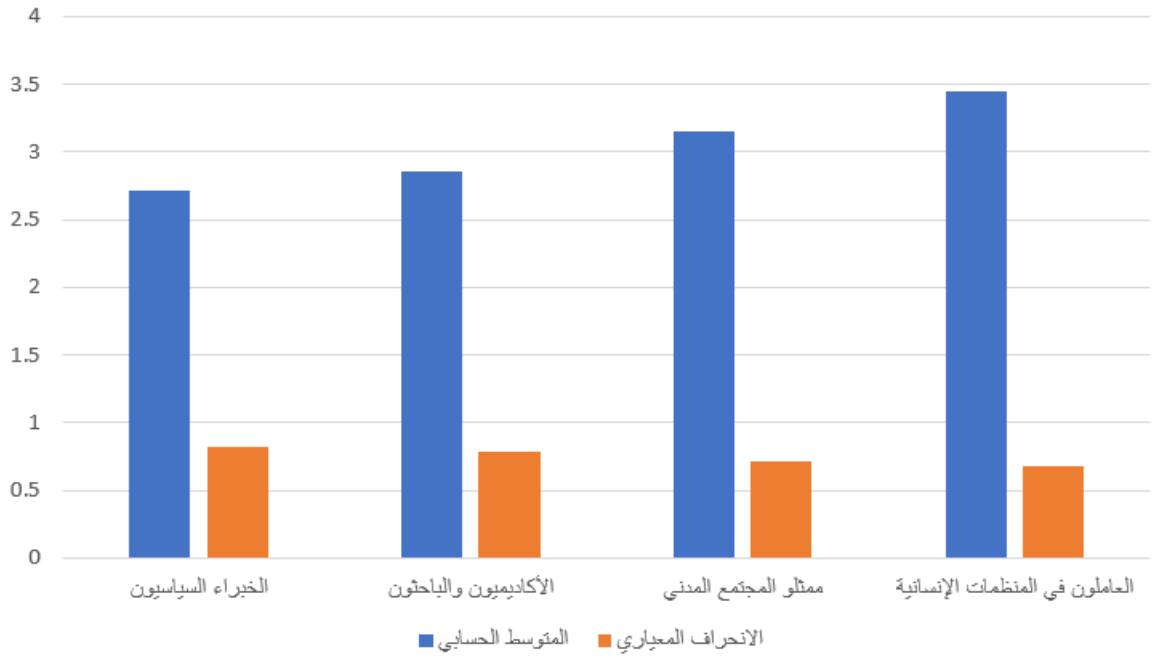

شكل 3: مخطط يوزع التقييمات حسب الفئة المهنية، ويظهر تبايناً واضحاً بين الخبراء السياسيين والعاملين الإنسانيين.

يوضح الشكل (3) وجود تباين واضح ودال إحصائياً في تقييم المشاركين لدور الأمم المتحدة حسب فئاتهم المهنية. فقد سجل العاملون في المنظمات الإنسانية أعلى متوسط تقييم (3.45، انحراف معياري = 0.68)، مما يعكس تقديرهم للجهود الميدانية الملموسة في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم البلديات. في المقابل، سجل الخبراء السياسيون أدنى متوسط تقييم (2.71، انحراف معياري = 0.82)، مما يشير إلى نظرتهم النقدية للأداء الأممي من منظور النتائج السياسية الاستراتيجية. وأظهر تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق دالة إحصائياً بين الفئات المهنية عند مستوى دلالة 0.01 (F = 6.82، p = 0.001). هذا التباين يعكس اختلاف الزوايا المهنية في التقييم: فالعاملون في المجال الإنساني يرون التأثير المباشر للإمكانيات اللوجستية الأممية على الأرض، بينما يركز الخبراء السياسيون على الفشل في تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة. أما الأكاديميون والباحثون (2.85) وممثلو المجتمع المدني (3.15)، فقد جاء تقييمهم في المنطقة المتوسطة، مما يعكس موقفاً متوازناً يجمع بين الإقرار بالإنجازات الإنسانية والنقد البناء للقصور في المسار السياسي.

جدول 4: توزيع العينة حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية	العدد	النسبة المئوية
الأكاديميون والباحثون	95	27.1%
العاملون في المنظمات الإنسانية	90	25.70%
الخبراء السياسيون	85	24.30%
ممثلو المجتمع المدني	80	22.9%

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 294-303
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

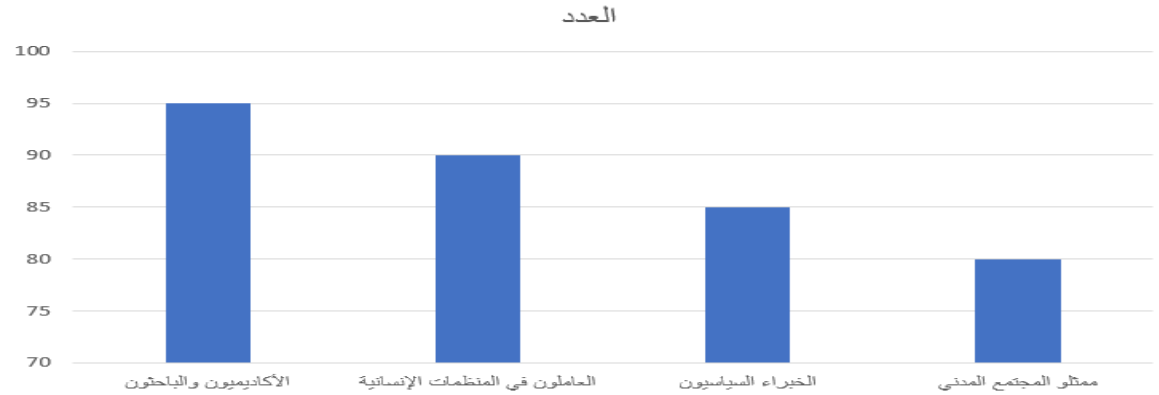

شكل (4): المخطط توزيع العينة حسب الفئة المهنية

يوضح الشكل (4) توزيع العينة على الفئات المهنية الأربع، حيث مثل الأكاديميون والباحثون النسبة الأعلى (27.1%، ن=95)، يليهم العاملون في المنظمات الإنسانية (25.7%، ن=90)، ثم الخبراء السياسيون (24.3%، ن=85)، وأخيراً ممثلو المجتمع المدني (22.9%، ن=80). ويُلاحظ أن التوزيع متوازن نسبياً بين الفئات الأربع، مما يضمن تنوع وجهات النظر وتمثيلاً شاملاً للمجتمع المستهدف، ويوفر كفاية إحصائية لكل فئة على حدة.

- **كيف يقيّم المشاركون دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد 2011؟**

يكشف التحليل الميداني أن المشاركين يقيّمون دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد عام 2011 من منظور "مفارقة الأداء"، حيث يُنظر إليها بوصفها فاعلاً دولياً حيوياً في احتواء التداعيات الإنسانية وتنسيق المسارات الدبلوماسية، لكنها في المقابل تُوصف بالعجز الهيكلي في فرض احترام القانون الدولي أو إنجاز الإصلاح الأمني، وهو ما يعزوه المختصون إلى هيمنة التدخلات الإقليمية التي قلصت هامش المناورة الأممي، وغياب الآليات التنفيذية الملزمة، مما حوّل جهود البعثة من "صناعة سلام" شاملة إلى مجرد "إدارة للأزمة" وتخفيف لحدود الانهيار التام للدولة الليبية.

- **ما العوامل المؤسسية والسياسية التي تؤثر على فعالية الدور الأممي وفقاً لتصورات العينة؟**

تكشف نتائج التحليل الإحصائي للعينة (ن=350) أن فعالية الدور الأممي في ليبيا تتأثر بتفاعل معقد بين العوامل المؤسسية والسياسية، حيث يتصدر عامل "الحياد الأممي" المتغيرات المؤسسة الأكثر تأثيراً، إذ يفسر وحده ما نسبته 46% من التباين في التقييم الكلي للفعالية (R^2=0.46)، مع وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً (R=0.68، p<0.001). سياسياً، يُعد "التدخل الإقليمي المتضارب" و"غياب الإرادة السياسية المحلية" العائقين الرئيسيين، إذ حولت الديناميكيات الجيوسياسية ليبيا إلى ساحة لتصفية الحسابات الخارجية، مما قلص هامش المناورة الدبلوماسية للبعثة. مؤسسياً، تعاني الأمم المتحدة من "فجوة الولاية التنفيذية"، مما يحول دورها من صانع للسلام إلى مجرد مدير للأزمات، في حين تؤكد معادلة الانحدار (Y=0.68X+0.85) أن أي تآكل في إدراك نزاهة وحياد المبعوثين الدوليين ينعكس سلباً وبشكل مباشر على شرعية المسار السياسي برمتها، مما يستدعي إعادة هندسة الآليات الأممية لتتجاوز المقاربات التقليدية نحو إشراك أعمق للفاعلين المحليين.

- **هل توجد فروق دالة إحصائياً في التقييمات حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية؟**

كشف تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) عن وجود فروق دالة إحصائياً في تقييم المشاركين لدور الأمم المتحدة تعزى إلى المتغير المهني (F = 6.82، p = 0.001)، إذ سجل الخبراء السياسيون أدنى متوسط تقييم (2.71، انحراف معياري = 0.82)، في حين حصل العاملون في المنظمات الإنسانية على أعلى متوسط (3.45، انحراف معياري = 0.68)، بفارق جوهري بلغ 0.74 درجة، مما يعكس تباين الزوايا المهنية في قراءة الأداء الأممي؛ فالخبراء يقيّمون الدور من منظور النتائج السياسية الاستراتيجية فيرون قصوراً بنيوياً، بينما يركز العاملون الإنسانيون على التأثيرات الميدانية الملموسة فيشهدون نجاحات لوجستية. كما أظهر اختبار t للعينات المستقلة فروقاً دالة إحصائياً حسب المتغير العمري (t = 3.14، p = 0.002)، حيث أبدى المشاركون فوق الأربعين تشاؤماً أكبر (متوسط = 2.78) مقارنة بالفئة العمرية الأصغر (متوسط = 3.22)، وهو ما يُعزى إلى أن الجيل الأكبر عايش تحولات الصراع الليبي بمراحلها المختلفة، مما شكّل لديه مرجعية نقدية أعمق تجاه الأداء الأممي المتراكم. ولا تكشف هذه الفروق عن تحيز منهجي في العينة، بل تعكس تعدد مستويات التحليل في تقييم الفعالية الأممية، مما يؤكد ضرورة تبني مقاربات وسيطة في سياسات البعثة تراعي التباين في توقعات الفاعلين المحليين، وتستجيب للحاجات المتنوعة بين المستويات السياسية والإنسانية والمجتمعية.

5. المناقشة

تتوافق النتائج مع الفرضيات الثلاث. فالتقييم المتوسط سلبي إلى إيجابي جزئياً يعكس طبيعة الدور الأممي في ليبيا: فعال إنسانياً ودبلوماسياً، لكنه مقيد أمنياً ومؤسسياً. يفسر ضعف محور الإصلاح الأمني بغياب ولاية تنفيذية ملزمة للأمم

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المتحدة، وتضارب أجندات الفاعلين الإقليميين الذين حولوا النزاع إلى ساحة بالوكالة. تؤكد نتائج الانحدار أن "الحياد الأممي" عامل حاسم، وهو ما يتوافق مع أدبيات الوساطة الناجحة التي تشترط الحياد والشرعية (Wehrey, 2014); (Vandewalle, 2012); (St. John, 2015); (Mezran and Mirabella, 2019); (International Crisis Group (ICG), 2020), (Lacher, 2019).

أما عدم دلالة "الشفافية" إحصائياً فقد يعكس إدراك المشاركين أن المشكلة ليست في الإفصاح عن المعلومات، بل في عدم ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة على الأرض. تتفق هذه النتائج مع دراسات (Lacher, 2020; Parga, 2018) حول تأثير العوامل الخارجية، وتختلف مع روايات مؤسسية أممية تبالغ في نجاح مسارات الحوار السياسي. كما تبرز الدراسة أهمية إشراك المجالس المحلية والنقابات المهنية في صياغة الحلول، وهو ما افتقر إليه المسار الأممي غالباً. تسعى هذه المناقشة إلى تفكيك وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، بهدف الإجابة عن الإشكالية المركزية المتمثلة في تقييم فعالية دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد عام 2011. وقد كشفت النتائج عن صورة معقدة ومركبة، لا يمكن اختزالها في حكم ثنائي (نجاح كامل أو فشل ذريع)، بل هي محصلة لتفاعل متغيرات مؤسسية، وسياسية، وجيوسياسية متشابكة.

أظهرت النتائج الوصفية تبايناً واضحاً في تقييم المشاركين لأداء الأمم المتحدة؛ حيث حصل محور "الدعم الإنساني والتنموي" على أعلى متوسط تقييم (3.62)، بينما سجل محور "الإصلاح الأمني والمؤسسي" أدنى متوسط (2.41). هذا التباين ليس وليد الصدفة، بل يعكس الطبيعة الهيكلية لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). فبعيداً عن التعقيدات السياسية، تمتلك الأمم المتحدة آليات لوجستية ومالية راسخة تسمح لها بتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم البلديات، والمساهمة في نزع الألغام بشكل فعال وملموس. في المقابل، يصطدم الدور الأممي في مجال الإصلاح الأمني وبناء المؤسسات بجدار صلب يتمثل في غياب "العصا الغليظة" أو الآليات التنفيذية الملزمة. فكما أشار لاشير (Lacher, 2020)، تعتمد الوساطة الأممية في ليبيا على "الإقناع الطوعي" للأطراف المتحاربة، وهو نهج يفقد فعاليته تماماً في ظل وجود فصائل مسلحة تملك مصادر تمويل ذاتية وتحالفات خارجية، ولا ترى في الامتثال للقرارات الأممية أي تكلفة حقيقية في حال المخالفة. وبالتالي، يتحول الدور الأممي في هذا المحور إلى دور "ترقيعي" يحاول احتواء الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية لانهيار الدولة. أكدت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن متغير "التنسيق الإقليمي" يُعد من أقوى المؤشرات التفسيرية لتباين تقييمات المشاركين (Beta = 0.28, p < 0.01). هذا يتسق تماماً مع الفرضية الثانية للدراسة، ويدعم أطروحة مجموعة الأزمات الدولية (ICG, 2022) حول "تدويل الصراع الليبي". لقد تحولت ليبيا بعد 2014، وبشكل حاد، إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، حيث أصبحت الأطراف المحلية مجرد وكلاء (Proxies) لقوى إقليمية متنافسة (تركيا، روسيا، مصر، الإمارات). هذا الواقع الجيوسياسي فرض قيوداً هيكلية جسيمة على "هامش المناورة" (Maneuverability) للمبعوثين الأمميين المتعاقبين. فأي مبادرة أممية، مهما كانت متوازنة، تواجه فوراً بفيتو غير رسمي أو تخريب ميداني من قبل القوى الإقليمية التي ترى في استقرار ليبيا الموحد تحت مظلة أممية محايدة تهديداً لمصالحها الاستراتيجية. وبالتالي، فإن ضعف التقييم الأممي ليس بالضرورة انعكاساً لقصور في الكفاءة الدبلوماسية للمبعوثين، بل هو نتيجة حتمية لـ "شلل مجلس الأمن" وتضارب مصالح أعضائه الدائمين، مما حول البعثة الأممية من "صانع سلام" إلى "مدير أزمة" يحاول منع الانهيار التام فقط (Wehrey, 2014).

أبرزت النتائج أن "الحياد الأممي" كان العامل الأكثر تأثيراً في تقييم الفعالية (Beta = 0.41, p < 0.001). هذا يشير إلى وعي المشاركين بأن أي انحياز، أو حتى تصور بالانحياز، من قبل البعثة الأممية لطرف على حساب آخر، يقوض شرعيتها كوسيط نزيه. لقد واجهت البعثة انتقادات حادة في فترات مختلفة بسبب ما وصفه بعض المحللين بـ "الواقعية السياسية" التي دفعتها للتعامل مع قادة الميليشيات كأطراف شرعية في الحوار،(Wehrey, 2014) مما أثار استياء شرائح واسعة من المجتمع المدني والأكاديميين (وهو ما يفسر الفروق الدالة إحصائياً بين تقييم الأكاديميين والعاملين في المجال الإنساني). علاوة على ذلك، أكدت النتائج ضعف متغير "المشاركة المحلية" في التأثير على مسار التسوية. وهو ما يتوافق مع نقد المقدشي (2021) وزوبير (2019) لنهج "تسويات النخبة" (Elite-bargaining). فقد ركزت الجهود الأممية بشكل مفرط على العاصمة طرابلس والمدن الكبرى، متجاهلة الديناميكيات المحلية في الجنوب والشرق، مما أفرز اتفاقيات (مثل الصخيرات 2015) هشة، تفتقر إلى الجذور الاجتماعية، وسرعان ما تنهار عند أول اختبار ميداني. من منظور نظري، تدعم نتائج هذه الدراسة انتقادات "نظرية بناء السلام الليبرالية" (Liberal Peacebuilding) في السياقات الهشة. تفترض هذه النظرية أن فرض نماذج ديمقراطية ومؤسسية من "الأعلى للأسفل" سيؤدي تلقائياً إلى الاستقرار. لكن الواقع الليبي أثبت أن هذا النهج، في غياب عقد اجتماعي محلي وأمن مستتب، يؤدي إلى تفاقم الصراع على الموارد والسلطة. بدلاً من ذلك، تشير النتائج إلى الحاجة الماسة للتحول نحو "نموذج السلام المختلط" (Hybrid Peace)، الذي يدمج بين الوساطة السياسية الرسمية على المستوى الوطني، وتمكين آليات حل النزاعات المحلية والتوافق المجتمعي على المستوى القاعدي، وهو ما غاب إلى حد كبير عن أجندة الأمم المتحدة في ليبيا (Wehrey, 2014).

رغم ما تقدمه هذه الدراسة من إضافات نوعية، إلا أنها لا تخلو من بعض الحدود المنهجية. أولاً، اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي (Cross-sectional design)، مما يعني أنها تلتقط صورة ثابتة لتصورات المشاركين في لحظة زمنية محددة، ولا تتتبع تطور هذه التصورات مع تغير الديناميكيات السياسية على المدى الطويل. ثانياً، قد تكون هناك

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

درجة من "تحيز الاستجابة" (Response Bias)، حيث يميل المشاركون من خلفيات معينة (مثل العاملين في المنظمات الدولية) إلى تقديم تقييمات أكثر إيجابية لحماية مصالحهم المؤسسية، وهو ما حاولت الدراسة التخفيف منه عبر ضمان السرية التامة، لكنه يبقى عاملاً محتملاً. وأخيراً، تعتمد دقة النتائج على صدق المشاركين في الإفصاح عن آرائهم الحقيقية في بيئة سياسية لا تزال تتسم بحساسية عالية. في المحصلة، ترسم نتائج الدراسة صورة واقعية وغير مثالية للدور الأممي في ليبيا. فبينما نجحت الأمم المتحدة في الحفاظ على حد أدنى من الشرعية الدولية وتوفير شبكة أمان إنساني، فإنها عجزت عن كسر جمود المسار السياسي أو فرض احترام القانون الدولي. هذا العجز ليس فشلاً فردياً للمبعوثين، بل هو عرض لمرض هيكلي يصيب النظام الدولي المتمثل في عدم التوافق بين أهداف الوساطة الأممية وواقع الجيوسياسة الإقليمية، وضعف الآليات المحلية للاستيعاب.

الخلاصة

أثبتت الدراسة أن دور الأمم المتحدة في ليبيا بعد 2011 كان مؤسسياً ودبلوماسياً ضرورياً، لكنه لم يحقق تسوية شاملة ومستدامة بسبب معوقات هيكلية (ضعف الولاية التنفيذية)، وسياسية (تدخلات إقليمية متضاربة)، ومنهجية (ضعف الإشراك المحلي). يبقى الدور الإنساني والتنسيقي هو الأكثر إشعاعاً، بينما يظل البناء الأمني والمؤسسي الأكثر تعثراً.

التوصيات

على المستوى الأممي: تبني استراتيجية وساطة هجينة تدمج المسار السياسي مع برامج تمكين محلي قابلة للقياس، مع آليات رصد مستقلة.
على المستوى الإقليمي: إنشاء منصة تنسيق إقليمية ملزمة بقرارات مجلس الأمن لضمان حيادية التدخلات.
على المستوى الأكاديمي والبحثي: إجراء دراسات طولية تتبع تأثير الاتفاقيات الأممية على مؤشرات الاستقرار المحلي، مع إشراك باحثين ليبيين في فرق البحث المشتركة.

المراجع

1- بطرس غالي، بطرس. (1992). أجندة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام (الترجمة العربية). نيويورك: الأمم المتحدة.
2- الأمم المتحدة. (2015-2023). تقارير البعثة الأممية للدعم في ليبيا (UNSMIL). نيويورك: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.
3- بارغا، م. (2018). الوساطة الدولية في النزاعات المعقدة: حالة ليبيا. مجلة السياسة الدولية، 42(3)، 112-135.
4- زوبير، م. (2019). ديناميكيات القوة والتدخل الخارجي في ليبيا ما بعد 2011. القاهرة: دار الفكر العربي.
5- العناني، كرم عبد الملك. (2012). النظام الدولي الجديد. القاهرة: دار الشروق. (كرام عبد الملك العناني هو أكاديمي مصري بارز ومتخصص في العلاقات الدولية).
6- كوهين، ج. (2020). تحليل الانحدار متعدد المتغيرات في العلوم الاجتماعية. نيويورك: سيج.
7- لاشير، و. (2020). ليبيا: من الثورة إلى الفوضى وإعادة التشكيل. لندن: ساقي.
8- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2014-2023). التقارير والملفات السنوية حول الأوضاع في ليبيا. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
9- المقدشي، ع. (2021). إشراك المجتمع المحلي في عمليات السلام: دروس من التجربة الليبية. مجلة الدراسات العربية، 19(2)، 78-95.
10- Abass, A. (2014). The African Union's response to the Libyan crisis: A plea for objectivity. African Journal of Legal Studies, 7(1), 123-147.
11- Boutros-Ghali, B. (1992). An Agenda for Peace: Preventive diplomacy, peacemaking and peace-keeping. (A/47/277–S/24111). New York: United Nations.
12- Capasso, M., Czerep, J., Dessi, A., & Sanchez, G. (2019). Libya country report. EU-LISTCO Country Report.
13- Dunne, T., & Gifkins, J. (2011). Libya and the State of Intervention. Australian Journal of International Affairs, 65(5), 515-529.
14- Gifkins, J. (2016). R2P in the UN Security Council: Darfur, Libya and beyond. Cooperation and Conflict, 51(2), 148-165.
15- Harlow, B., Kahozi, D., Lixinski, L., & Carter, C. (2011). United Nations Security Council Resolution 1973 (2011): Libya in the Dock.
16- International Crisis Group (ICG). (2020). Fire in the East: The Battle for Libya. Middle East Report N°208. Brussels/Brussels: ICG.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

17- International Crisis Group (ICG). (2021). A New Chapter for Libya? Middle East Report N°222. Brussels: ICG.
18- Shafter, M. E. A., Hander, D. A. S. M., & Ghnaem, D. S. S. (2016). Strategic Planning Process in Organizational Development. International Journal of Management, 7(7).
19- International Crisis Group (ICG). (2022). Libya's Path to Peace. Middle East Report N°235. Brussels: ICG.
20- Lacher, W. (2019). Libya's enduring conflict. European Council on Foreign Relations (ECFR) Policy Brief. London: ECFR.
21- Shafter, M. E. A. AND ALLIED SCIENCES (IJBMAS).
22- Loschi, C., Raineri, L., & Strazzari, F. (2018). The implementation of EU Crisis Response in Libya: Bridging theory and practice.
23- Mabera, F. K. (2014). the african union and the responsibility to Protect: lessons learnt from the 2011 United Nations Security Council intervention in Libya. University of Pretoria (South Africa).
24- Mezran, K. M., & Mirabella, M. (2019). Libya: A New Approach to the Conflict. Washington D.C.: Atlantic Council.
25- Molnár, A., Szászi, I., & Takács, L. (2021). Security sector reform by intergovernmental organizations in Libya. International Journal of Euro-Mediterranean Studies, 14(1). n
26- Murthy, C. S. R. (2018). United Nations and the Arab Spring: Role in Libya, Syria, and Yemen. Contemporary Review of the Middle East, 5(2), 116-136.
27- Payandeh, M. (2011). The United Nations, military intervention, and regime change in Libya. Va. J. Int'l L., 52, 355.
28- St. John, R. (2015). Historical Dictionary of Libya (5th ed.). Lanham: Rowman & Littlefield.
29- UN Charter. (1945). Chapter VI: Pacific Settlement of Disputes.
30- United Nations Security Council. (2015). Resolution 2259 (2015) on the situation in Libya (Endorsing the Skhirat Political Agreement). New York: United Nations.
31- United Nations Security Council. (2020). Resolution 2510 (2020) and Resolution 2542 (2020) regarding the Libyan political process and the arms embargo. New York: United Nations.
32- United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2011-2023). Reports of the Secretary-General on the situation in Libya (Published periodically to the Security Council). New York: United Nations.
33- UNSC Resolution 2259 (2015). Supporting the political transition in Libya.
34- Vandewalle, D. (2012). A History of Modern Libya (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
35- Wehrey, F. (2014). The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya. New York: Random House.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).